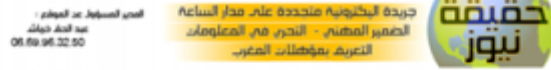


# مراكش . . تورط موظفة عمومية وموثقة في الاستثمار الخاص وكراء ارض الجموع



أمهات ملفات الفساد بمراكش: الاستيلاء على مشروع سياحي لرجال أعمال فرنسيين وتورط موظفة عمومية وموثقة في الاستثمار الخاص وكراء ارض الجموع



عبر وكيل عائلة البازي " عمر البازي الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم E251138 بمراكش عن أسفه الشديد وعن شكلية القانون والمؤسسات وعن وجود لوبي بإدارة العمومية والجماعات الترابية، يقاوم الإصلاحات التي يريدها جلالة الملك ويتآمر ضد الضعفاء لفائدة ذوي النفوذ السياسي أو المالي، مؤكدا أن قانون الغاب لازال سائر، وذلك لتعرضه وعائلته للاستيلاء غير القانوني على مشروع سياحي بطريق المطار بمراكش.

وهو المشروع الذي ضحا فيه فرنسيين استثمارا ماليا مهما، لتشييد فضاء حديقة المغامرات، تجاوزت قيمة تجهيزاته 700 مليون سنتيم، قبل أن يجبرا على مغادرة الوطن و التخلي عن كل شيء لمغربي كان يعمل معهما طيلة فترة تواجدهما بالمغرب. وقد انطلق هذا المسلسل باحتلال المشروع بالقوة و استنادا على تزوير عقد تجاري، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المرأة الحديدية

المشرفة على هذا العمل، موظفة عمومية بمؤسسة الضمان الاجتماعي،  
وهنا نتحدث عن قانون التنافي.

وبعد الاحتكام للقضاء، أقرت المحكمة الابتدائية، بعد أكثر من 5  
سنوات من تقديم الدعوة، بعدم الاختصاص، نفس الحكم أكدته محكمة  
الاستئناف، وقضت المحكمة التجارية باستخلاص الديون، الشيء الذي قبل  
به اصحاب الحق تطوعيا، قبل توصلهم بإعلان استخلاص الضريبة على  
الاستغلال بقيمة مالية قدرها 140.000 درهم.

وقد روج المستولون على المشروع أنه في ملكية " أم الملك " حتى  
يتم ترهيب أصحاب الحق وإجبارهم على التراجع، احتراما وتقديرا  
للعائلة الملكية، كما عملوا على تغيير أسماء المحل التجاري أكثر  
من 3 مرات.

ويطالب أصحاب الحق ب:

تطبيق القانون؛

فتح تحقيق معمق حول مصير التجهيزات وتعويضها؛

التعويض عن الاستغلال منذ 2003؛

متابعة مكثري أراضي الجموع؛

متابعة الموثقة عن الأسهم السيادية؛

متابعة الموظفة العمومية بتهمة التزوير والاستثمار الخاص؛